قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠٩

بالموافقة على التعديل السادس لاتفاقية مساعدة بشأن دعم إدارة العدالة (المرحلة الثانية) الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل السادس لاتفاقية مساعدة بشأن دعم إدارة العدالة (المرحلة الثانية) الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٣٠ مايو سنة ٢٠٠٩م) .

حسنى مبارك

اتفاقية مساعدة
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
رقم ٢٦٣-٢٨٨

التعديل السادس
لاتفاقية مساعدة
بين
حكومة جمهورية مصر العربية
و
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
بشأن
دعم إدارة العدالة (مرحلة ثانية)

بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠

التعديل السادس المؤرخ ٢٠٠٨/٩/٣٠ لاتفاقية المساعدة الموقعة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٣ بين جمهورية مصر العربية («ج.م.ع» أو «المتلقى») والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية («الوكالة الأمريكية») بشأن اتفاقية دعم إدارة العدالة (مرحلة ثانية) والمعدلة بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠٠٨ (ويشار إليه بعد التعديل بـ «اتفاقية المساعدة») .

بند ١ - يعدل اتفاق المساعدة على النحو التالى :

(أ) تعدل المادة (٣) بند ٣-١ (أ) باستبدال عبارة : «ستة وعشرون مليونًا وثمانمائة ألف دولار أمريكى» (٢٦٨٠٠٠٠٠ دولار أمريكى)» : ويحل محلها عبارة «ثمانية وعشرون مليونًا وثلاثمائة ألف دولار أمريكى» (٢٨٣٠٠٠٠٠ دولار أمريكى) .

(ب) يعدل بند ٣-١ (ب) من المادة (٣) باستبدال عبارة : «ستة وعشرون مليونًا وثمانمائة ألف دولار أمريكى» (٢٦٨٠٠٠٠٠ دولار أمريكى) : ويحل محلها عبارة «ثمانية وعشرون مليونًا وثلاثمائة ألف دولار أمريكى» (٢٨٣٠٠٠٠٠ دولار أمريكى) .

(جـ) يستبدل بالكامل الملحق رقم (١) لاتفاقية المساعدة ، ويحل محله الملحق رقم (١) المرفق بهذا التعديل .

بند ٢ - لغة التعديل :

حرر التعديل السادس لاتفاقية المساعدة باللغتين العربية والإنجليزية وفى حالة وجود اختلاف فى التفسير بين النصين يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

بند ٣ - كامل الاتفاقية :

فيما عدا ما تم تعديله أو تغييره بموجب هذا التعديل تظل اتفاقية المساعدة نافذة ومحتفظة بكامل قوتها وآثارها القانونية وفقًا لما تنص عليه من أحكام .

بند ٤ - التصديق :

تتخذ حكومة ج.م.ع كافة الخطوات الضرورية لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل ويتم إخطار الوكالة بإتمام التصديق .

بند ٥ - السريان :

يدخل هذا التعديل حيز النفاذ من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

وإشهاداً على ما تقدم فإن كلا من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية كل من خلال ممثليه المفوضين قد وقعوا على هذا التعديل السادس بأسمائهم وتم تسليمه فى مدينة القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠

عن حكومة جمهورية مصر العربية

التوقيع : .....

الاسم / فايزة ابو النجا

الوظيفة : وزيرة التعاون الدولى

عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

التوقيع : .....

الاسم / هيلدا اريلانو

الوظيفة : مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مصر

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذا التعديل فقد وقع ممثلها عليه باسمه .

التوقيع : .....

الاســم / **المستشار ممدوح مرعى**

الوظيفة : **وزير العدل**

ملحق (١)

الوصف التفصيلى لاتفاقية

مساعدة دعم إدارة العدالة (المرحلة الثانية)

رقم (٢٦٣-٢٨٨)

١ - مقدمة :

يصف هذا الملحق رقم (١) الأنشطة الواجب تنفيذها بالتمويل المخصص بموجب هذه الاتفاقية ، مراقبة الأداء والأدوار والمسئوليات . ولا يفسر ما ورد بهذا الملحق (١) على أنه تعديل لأى من التعريفات أو البنود الواردة بالاتفاقية . ويجوز تعديل الملحق (١) بواسطة الممثلين المفوضين للأطراف من خلال الخطابات التنفيذية الواردة طبقًا للمادة (أ) (بند أ-٢) من ملحق الشروط النمطية (ملحق ٢) بهذه الاتفاقية بدون تعديل رسمى لها بشرط عدم تغيير تعاريف عناصر البرنامج والعناصر الفرعية المنصوص عليها فى المادة ٤ لهذه الاتفاقية .

٢ - خلفية :

قامت ج.م.ع فى الأعوام الأخيرة بتحديد ملامح الإصلاح القضائى كعنصر أساسى فى استراتيجيتها لتحسين إدارة الحكم ودعم سيادة القانون . من أجل ذلك ركزت جمهورية مصر العربية - بمساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - على تحسين كفاءة وفاعلية قضائها للتأكد من استمرارية وجودة العدالة فى مصر .

يعد النظام القضائى المستقل والذى يقوم بوظائفه بصورة جيدة من المتطلبات السابقة والضرورى توافرها فى الاقتصاد الحديث . إن وجود نظام قضائى جيد وقادر على ضمان تكامل العمليات التجارية يعتبر ضروريًا لمشاركة مصر فى الاقتصاد العالمى .

من خلال النجاح فى مشروع دعم إدارة العدالة (المرحلة الأولى) بادرت ج.م.ع والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإصلاح النظام القضائى (المدنى/التجارى) بتحسين كفاءة وفاعلية عدد محكمتين (مدنية/ تجارية) استرشاديتين . تم تحقيق هذا بإسراع إجراءات القضاء مما أدى إلى تحسين شفافية القضاء وزيادة ثقة العامة فى المحاكم الاسترشادية .

قامت وزارة العدل بعمل نموذج لنظام المحاكم والذى يمكن إعادة تطبيقه فى النظام القضائى المصرى بأكمله مع وجود مساعدة فنية كافية .

٣ - التمويل :

الخطة المالية التوضيحية لدعم إدارة العدالة مرحلة ثانية منصوص عليها فى الجدول المرفق ، يمكن لممثلى الأطراف إجراء تغييرات على الخطة المالية بدون تعديل رسمى لهذه الاتفاقية شريطة أن لا تسبب هذه التغييرات ما يلى :

١ - زيادة فى مساهمة الوكالة عن القيمة التى تم تحديدها فى بند (٣-١/أ) من الاتفاقية . أو

٢ - تخفيض مساهمة المتلقى عن المبالغ المحددة فى بند (٣-٢) من الاتفاقية .

٤ - عناصر البرنامج ، العناصر الفرعية ومؤشرات البرنامج :

سوف تركز الأنشطة الممولة من خلال اتفاقية دعم إدارة العدالة مرحلة ثانية على برنامج سيادة القانون وحقوق الإنسان . عنصر البرنامج هو نظام العدالة ، العنصر الفرعى هو «عمليات المؤسسات والعاملين» ، سيقوم العنصر الفرعى بالآتى :

(أ) زيادة معرفة القضاة بالقانون ، تقوية قدراتهم على اتخاذ قرارات عادلة فى حينها ، تحسين الإجراءات الإدارية فى المحكمة .

(ب) تطوير كفاءة القضاة ، النواب ، والعاملين بالدعم الفنى والإدارى من خلال تنمية المعرفة الأساسية والمهارات والقدرات اللازمة لتنفيذ مبادرات الإصلاح والحفاظ عليه مثل إدارة القضايا .

ومؤشرات البرنامج كالتالى :

١ - تلقى عدد من العاملين فى قطاع العدالة تدريب من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ - عدد المؤسسات القضائية والجمعيات التى تدعمها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

٣ - عدد المحاكم المساعدة ذات الإدارة المطورة للقضايا والمدعمة من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

٥ - الأنشطة :

الموضح أدناه هى الأنشطة التوضيحية لدعم إدارة العدالة مرحلة ثانية وذلك لتحقيق النتيجة كما يلى :

تقوية القدرة الإدارية لمركز المعلومات القضائى والمركز القومى للدراسات القضائية بتوفير تدريب على الطرق الحديثة للإدارة العامة لإدارة المشروعات الداخلية والعقود المبرمة اللازمة لدعم واستمرارية دعم إدارة العدالة (المرحلة الأولى) . يتضمن ذلك الدعم لتنمية ميكنة الأنظمة بما فيها الميزانية والتمويل وقواعد بيانات التدريب وأنظمة إدارية أخرى متعلقة بهذا الشأن .

إنشاء عمليات من خلال تحسين الميكنة والتدريب الذى من شأنه أن يسرع من الانتهاء الجيد من الأعمال المختارة التى يقوم بها مركز المعلومات القضائى والمركز القومى للدراسات القضائية لتحديث أنظمة المحاكم المدنية/ التجارية .

تحسين خدمات تدريبية فنية أخرى التى توفرها المراكز لوزارة العدل (مثل أنظمة التحليل والتصميم والبرمجة) من خلال برنامج تدريب المدربين وتحسين تطوير المنهج .

إدخال وميكنة - كما هو مناسب - تطوير الإجراءات فى محاكم ابتدائية مدنية/تجارية مختارة من خلال توافق منهج «عملية إعادة الهيكلة» مع التغيرات الإدارية فى إطار الحق القضائى لوزارة العدل . ويتضمن هذا توفير أجهزة كمبيوتر .

توفير التدريب للقضاة لاستخدام قواعد المعلومات الميكنة باستخدام برامج التشغيل وقاعدة المعلومات القانونية الحالية وذلك من أجل تسهيل العبء القضائى . ويتضمن ذلك برامج التشغيل المجمعة مثل برنامج الكتابة وبرامج تشغيل قانونية مناسبة .

توفير التدريب للعاملين بالمحاكم لإدخال ودعم نظم الميكنة الجديدة المقدمة لتحديث المحكمة .

تطوير وتوسيع برامج التدريب للنهوض بمهارات القضاة . يتكون الدعم التدريبى المقدم للمركز القومى للدراسات القضائية : تطوير المنهج والتدريب على تدريب/التعليم القضائى طويل المدى ، والتدريب التحليلى للمحكمة ، التبادل القضائى ، أدوات البحث والتدريب ، والمساعدة والتحليل والبحث على التقوية الإدارية لبرامج التدريب .

توفير التدريب والمساعدة الفنية المتصلة لمساعدة وزارة العدل مباشرة فى مجهوداتها لإعادة تطبيق نموذج المحاكم المنفذة باتفاقية منحة دعم إدارة العدالة (المرحلة الأولى) فى كثير من أو كل المحاكم المدنية/التجارية إذا أمكن طبقًا للخطة الموضوعة من جانب وزارة العدل .

دعم مجهودات وزارة العدل للإصلاحات الإجرائية فى مجال القانون المدنى والتجارى بتعريف وتسهيل الإصلاحات المناسبة .

٦ - مراقبة الأداء :

سوف تقاس إنجازات دعم إدارة العدالة (المرحلة الثانية) باستخدام مؤشرات توضيحية مثل :

١ - خفض متوسط عدد الأيام بين تسجيل وإنهاء الحالة فى المحاكم المختارة .

٢ - تحسن كبير فى إدراك المحامين لكفاءة نظام المحكمة المدنى/التجارى المصرى .

٧ - دور ومسئوليات الأطراف :

(أ) جمهورية مصر العربية :

وزارة العدل هى الجهة المنفذة لدعم إدارة العدالة (المرحلة الثانية) مع المساعدة الفنية للمقاول . ستقوم وزارة العدل بالآتى :

ستنسق أنشطة الإصلاح الخاصة بالمركز القومى للدراسات القضائية ومركز المعلومات القضائى والمحاكم المختارة والشركاء المؤسسين الآخرين وتوفير الموارد البشرية والمعدات (مثل الكمبيوتر ، الكتب ، إلخ) وتجهيز المحاكم والمؤسسات الأخرى التى ينفذ الإصلاح بها وإتاحة الموارد الكافية لتغطية التكاليف الجارية ، والمبادرة بتنفيذ إصلاح المحاكم على المستوى القومى .

(ب) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :

يشرف مكتب الحكم والديمقراطية والتنمية البشرية فى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تنفيذ دعم إدارة العدالة (المرحلة الثانية) نيابة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، الوكالة الأمريكية مسئولة عن الأدوات المنفذة والعقود والاتفاقيات التعاونية والمنح التى ستنفذ الأنشطة المتفق عليها من خلال دعم إدارة العدالة مرحلة ثانية واللازمة لتحقيق النتيجة المنصوص عليها فى (بند ٣) أعلاه وأيضًا لمراجعة وتقييم إنجازات هذه النتيجة .

تقوم الوكالة الأمريكية بدورها فى التنفيذ مع الجهات المصرية المعنية المنفذة لهذا النشاط .

مرفق (١)

اتفاقية مساعدة

دعم إدارة العدالة (المرحلة الثانية)

رقم (٢٦٣-٢٨٨)

الخطة المالية التوضيحية

بنود الميزانية	الارتباطات السابقة للوكالة الأمريكية بالدولار	ارتباطات السنة المالية الحالية ٢٠٠٨ بالدولار	إجمالى الارتباطات حتى تاريخه بالدولار	إجمالى المخطط لمساهمة الوكالة الأمريكية خلال فترة التنفيذ بالدولار	مساهمة الحكومة المصرية بالجنيه المصرى (*)
المساعدة الفنية	١٨٢٤٥٠٠٠	٠	١٨٢٤٥٠٠٠	١٨٢٤٥٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
التدريب	١٧٢٠٠٠٠	٠	١٧٢٠٠٠٠	١٧٢٠٠٠٠	
إدارة المشروع التقييم والمراجعة	٤٣٥٠٠٠	٠	٤٣٥٠٠٠	٤٣٥٠٠٠	
٢-١ سيادة القانون وحقوق الإنسان	٦٤٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٧٩٠٠٠٠٠	٧٩٠٠٠٠٠	
٢-١-٣ نظام العدالة	٦٤٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٧٩٠٠٠٠٠	٧٩٠٠٠٠٠	
الإجمالى	٢٦٨٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٢٨٣٠٠٠٠٠	٢٨٣٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠

(*) تمثل مساهمة حكومة ج.م.ع المخصصة من حساب FT. 800 حصة صاحب العمل فى التأمينات الاجتماعية وتذاكر الطيران .